

# وفاة معتقل سيني نتيجة الإهمال الطبي 8 وفيات خلال شهرين

الأحد 2 مارس 2025 11:00 م

أعلنت منظمات حقوقية من بينها مركز الشهاب لحقوق الإنسان، وفاة المعتقل، نبيل فرفور، 65 عامًا، وكان مهندسًا زراعيًا من محافظة البحيرة، وذلك بعد تدهور حالته الصحية داخل محبسه نتيجة الإهمال الطبي. وتطلق المنظمات الحقوقية على السجناء السياسيين وصف "معتقلون"، وذلك لأنهم أُلقي القبض عليهم بموجب قوانين سنتها حكومة السيسي خلال السنوات الماضية، مثل قوانين الإرهاب والتظاهر والطوارئ فضلًا عن المحاكمات أمام القضاء العسكري وأمن الدولة عليا طوارئ وغالبًا ما يواجهون في قضايا ذات طابع سياسي، اتهامات مثل "بث ونشر أخبار كاذبة، والتحريض على العنف والإرهاب، وتهديد الأمن القومي" وغيرها من الاتهامات التي تدخل تحت طائلة تلك القوانين.

[https://web.facebook.com/elshehab.ngo/posts/1031276542380126?ref=embed\\_post](https://web.facebook.com/elshehab.ngo/posts/1031276542380126?ref=embed_post)

وطبًا لمركز الشهاب، فقد توفي فرفور، الخميس الموافق 27 من فبراير الماضي، بعد تدهور حالته الصحية داخل محبسه نتيجة الإهمال الطبي وحسب المركز، فقد أُلقي القبض على فرفور، منذ نحو شهرين عقب خروجه من صلاة العصر بأحد المساجد، حيث أوقفته قوات الأمن وطلبت منه مرافقتهم، فطلب اصطحاب أدويته نظرًا لمعاناته من أمراض مزمنة، وخلال فترة احتجازه، تدهورت حالته الصحية بسبب إصابته بجلطة، ورغم ذلك، استمرت المحاكمات في غيابه، حيث حكم عليه بالسجن 7 سنوات أثناء مرضه ونقله إلى قاعة المحكمة وهو طريح الفراش وبعد قضاء يوم واحد في فرق الأمن بدمهور، ازدادت حالته سوءًا، فتم نقله إلى معهد الأورام، حيث توفي متأثرًا بالإهمال الطبي.

وسرد المركز، القضايا المحكوم والموقوف عليها فرفور، وهي "القضية رقم 257 عسكرية الإسكندرية، ومحكوم عليه فيها بالسجن 5 سنوات" والقضية رقم 233 ج ع الإسكندرية وهي مؤجلة إلى 3 مارس للنظر في تقرير طبي مفصل حول حالته الصحية وإمكانية إضراره." وحوّل مركز الشهاب لحقوق الإنسان، حكومة السيسي، المسؤولية الكاملة عن وفاة المهندس نبيل فرفور، مؤكدًا أن "ما تعرض له يُعد قتلًا بالبطيء نتيجة الإهمال الطبي المتعمد"، مطالبًا بـ"فتح تحقيق مستقل في ملابسات وفاته والإفراج عن جميع المعتقلين المرضى حفاظًا على أرواحهم".

وبعد فرفور، ثالث حالة وفاة بين السجناء السياسيين، في السجون ومقار الاحتجاز المختلفة، في فبراير، والثامن منذ مطلع العام وكانت منظمات حقوقية قد رصدت على مدار عام 2024، أكثر من 50 حالة وفاة بين السجناء السياسيين، في السجون ومقار الاحتجاز المختلفة، نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، وأوضاع الحبس المزرية.

كما سبق أن رصدت حملة "لا تسقط بالتقادم" التابعة للمفوضية المصرية للحقوق والحريات، 137 حالة وفاة وقعت ما بين أقسام شرطة ومراكز إصلاح وتأهيل عمومية وأخرى جغرافية أو أماكن احتجاز غير رسمية كمقار الأمن الوطني ومعسكرات الأمن المركزي، خلال الفترة من 2022 إلى 2024.